المركز الليبي للدراسات الأمنيه والعسكريه
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

تقدير موقف

[التعديل الدستوري ال 13.. خطوة في طريق الانتخابات.. ام قفزة في الهواء؟]

15 فبراير 2023

يعتبر **المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية** مؤسسة ليبية مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والتحليلات الأمنية والعسكرية للقضايا ذات العلاقة بالدولة الليبية. ويضع المركز على رأس قائمة أولوياته العمل على مساعدة البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الدولية والإقليمية في صيغة أكاديمية معلوماتية تمكن من إزالة الضبابية عن المشهد السياسي والأمني والعسكري عن طريق تحليلات عميقة وحيادية لمختلف القضايا ذات العلاقة وتقدم توصيات وسيناريوهات إلى الجهات المعنية وصناع القرار.

ترتكز أعمال المركز على مجموعة من الركائز الثابتة في سياسته لأداء أعماله وهي:

- ✓ الحيادية والاستقلالية بعيداً عن أي أجندات أو أيديولوجيات.
- ✓ المنهجية العلمية وقواعد البيانات والمعلومات الدقيقة بما يضمن التميّز والجودة لمخرجات المركز.
- ✓ السعي للتأثير إيجاباً على صنّاع القرار والجهات ذات العلاقة.
- ✓ التطوير والارتقاء بما يقدمه المركز من أبحاث ودراسات.
- ✓ تعدد المصادر والبناء التراكمي للبيانات التي يرتكز عليها التحليل المنهجي.
- ✓ طرح المعني الشامل لمفهوم الامن بصورة تخدم البحاث والمهتمين.

Şişli / İstanbul
www.lcsms.info
info@lcsms.info
Facebook.com/lcsms.info
Twitter.com/lcsms_info
00905319471002

مقدمة

إقرار مجلس النواب التعديلَ الدستوري الثالث عشر الذي يتعلق بتحديد شكل نظام الحكم وتوزيع السلطتين التنفيذية والتشريعية في الدولة واختصاصاتهما أثار ردود فعل متفاوتة في الأوساط المحلية، حيث اعتبر هذا التعديل بديلا لـ "القاعدة الدستورية" التي اختلف عليها مجلسا النواب والدولة لأشهر طويلة، إضافة إلى موجة أسئلة محلية عن حسن نوايا هذا التعديل من عدمها، وفي أي إطار يمكن وضعه؟

وبينما يتهم بعض المراقبين مجلس النواب بالمماطلة والإطالة في عمر الأزمة، مستبعدين أن يكون هذا التعديل تمهيدا للانتخابات، يرحب آخرون، بينهم النواب، موضحين أنه سيكون كفيلا بحل أزمة طالت لسنوات ولو بشكل مؤقت، نحاول في هذه الورقة رصد ردود الأفعال السياسية ضده بإيجاز مذيّلا بقراءة في اتجاهات هذا التعديل.

آراء متباينة

حول هذه التعديل، تنوعت ردأت الفعل معظمها من أعضاء بالأعلى للدولة، إذ يقول النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى للدولة ناجي مختار "إن التعليق على النسخة الأخيرة من التعديل الدستوري الواردة إلينا من مجلس النواب غير ممكن لأنها غير نهائية"، وقد تفرد مختار بهذا التصريح في حين لم يشر أي من أعضاء البرلمان أو رئاسته إلى ذلك.

فيما كان عضو المجلس الأعلى للدولة بلقاسم قزيط أقل تفاؤلا، إذ يفيد بأن إصدار مجلس النواب هذا التعديل يعتبر مختلفا وبعيدا عما كان عليه التشاور بين المجلسين في اجتماعات القاهرة، ويرجح قزيط أن تكون هذه الخطوة قد اتخذت بالتشاور بين رئاسة مجلسي النواب والدولة واللجان المختصة، مستبعدا في الوقت ذاته أن تعمق هذه الخطوة الخلاف بين المجلسين لأنها لا تخرج عن إطار التوافق بين المجلسين وآلياته، وفق تعبيره.

من جانبه، يشارك عضو المجلس الأعلى للدولة عادل كرموس ترجيحات قزيط بقوله" إنه لا يستعبد أن يكون هناك توافق بين رئاستي النواب والأعلى للدولة على هذا التعديل في جلسات ومباحثات القاهرة"، معقبا في الوقت ذاته على أن "الأعلى للدولة لم يصوت على هذا التعديل بمسماه "الـ 13"، ولكنهم صوتوا على ما تضمنه كأساس ومواد"، أي "توافق في المضمون.. اختلاف في الآلية". ووفق ما أفاده كرموس في السياق نفسه، تأتي تصريحات عضو مجلس النواب سالم قنيدي في اتجاه حاد، إذ يتهم رئاستي مجلس النواب والأعلى للدولة ممثلة في عقيلة صالح وخالد المشري بإطالة أمد الأزمة دون حسم للخلافات بين جسميهما، كما يفيد بأنهم لم يناقشوا تعديل الإعلان الدستوري في الجلسة التي شهدت انتخاب النائب الثاني لرئيس المجلس، مؤكدا إمكانية مناقشته في الجلسات القادمة كل مادة على حدة. ولعله -إثر هذا- قد عُنيت المسألة بتصريحات غير مباشرة من رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي والمبعوث الأممي لدى ليبيا، إذ يقول الأول إن تحقيق الإجماع الدولي والوطني على ضرورة الانتخابات يتطلب إنجاز القوانين التوافقية بشأنها قبل نهاية أبريل القادم أو العمل بـ"التشريعات النافذة". فيما يقول الأخير -باتيلي-" إنه جدد دعوته لجميع الأطراف، بما فيهم رئيسا مجلس النواب والأعلى للدولة عقيلة صالح وخالد المشري، إلى تسهيل إجراء الانتخابات من خلال اتفاق واضح وقابل للتنفيذ على إطار دستوري".

المؤشرات

تصريحات رئيس المجلس الرئاسي والمبعوث الأممي لدى ليبيا تأتي -كما أشرنا- بعد إقرار البرلمان التعديل الدستوري الـ13 وموجة التصريحات التي قد رافقته، وانطلاقا منهما تصب خطوة مجلس النواب في خانة المساعي شبه الشكلية التي تهدف إلى تجاوز الأنباء والتصريحات التي تفيد بوجود احتقان أو رغبة دولية لا يروقها استمرار الانسداد السياسي في ليبيا، سيما مع ترقب كلمة قادمة للمبعوث الأممي أمام مجلس الأمن حول ليبيا ومخاوف "خارطة الطريق الجديدة".

كما أن المشهد في ليبيا اليوم يختلف عن الأمس ولا يمكن عزله بشكل ما عن تطورات توافد الدبلوماسيين والعسكريين الغربيين والأمريكان إلى ليبيا، بدءا من مدير الاستخبارات العسكرية الأمريكي، مرورا بالوفد الوزاري الإيطالي، وصولا إلى قدوم آمر القوات المشتركة بالجيش البريطاني، كما لا يمكن فصله عن تبلور المشهد عالميا بين صراع الغرب والشرق في أوكرانيا، ما يحمل ليبيا إلى مستوى الأهمية الفائقة لدى المعنيين الدوليين، وما قد ينعكس بشكل أو بآخر على القادة السياسيين والأطراف المحلية.

يضاف إلى ذلك أن تصريحات رئيس مجلس النواب عقيلة صالح في جلسة سابقة مع النواب الداعية إلى تسريع الوتيرة في صناعة حل وتحريك المياه الراكدة تلافيا للهوة مع الفاعلين الدوليين في الملف الليبي، الأمر الذي قد انعكس على نشاط مجلس النواب والأجسام السياسية الأخيرة الحاكمة في البلاد، كنشاط الأعلى للدولة في موضوع المناصب السيادية.. وذلك لتفادي خروج الأمر من بين يدي المجلسين. ويشار خلال هذا السياق إلى أن تداخل المسارات وتناقض المواقف كانت حاضرة في خضم هذا التعديل الـ13 كذلك، إذ إحالته إلى مجلس الدولة يعني أن هذا الأخير قد قبل بالتعديل الدستوري السابق -الثاني عشر- الذي كان له موقف مناهض خلال تصويت أفضى إلى رفضه علانية، ومجرد قبول الأعلى للدولة بحث التعديل الأخير فإنه سيرفع الجدل عن التعديل الـ12 من جهة رفضه له في وقت سابق، وهذا الإشارة ربما تكون من نوافل القول، إذ هذه التناقضات تحضر وتغيب في المشهد الليبي منذ حكم "الدستورية العليا" في طرابلس بشرعية المؤتمر الوطني العام ضد مجلس النواب، وها هو الأخير يقود المشهد الآن ويتفرد به منذ سنوات حتى بات واقعا، فيما أصبح حكم "الدستورية العليا" طيّ النسيان.

ودون هذا، يظل المجلس النواب برئاسته حريصا على إبقاء مساحته الآمنة، فالتعديل الدستوري الذي أقره مؤخرا لم يخلُ مما سيحفظ له مكانه السيادي وقبته البرلمانية، ففي حال فشل الانتخابات الرئاسية وعدم إجرائها فإن كافة الإجراءات المتخذة تعتبر ملغية ولا قيمة لها، حسب ما نصه التعديل، وذلك مما يعزز الظن بعبثية هذا التعديل وسوء نواياه.

كما أن هذا التعديل لم يتناول أبرز النقاط الخلافية مع المجلس الأعلى للدولة، وهي شروط الترشح للرئاسة ممثلة على وجه التحديد في ترشح مزدوجي الجنسية والعسكريين الذي طال عليهما جدل بين المجلسين وصولا إلى مباحثات القاهرة التي بدا خلالها رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري متفائلا، حيث نقل في لقاء خاص مع إعلام محلي شبه توافق مع عقيلة صالح على رفض ترشح العسكريين متأملا في الوقت ذاته الوصولَ إلى توافق حول الشرط الثاني (مزدوجي الجنسية) ، او يتم ترحيل النظر فيهما من خلال قانون الانتخابات مستقبلا ،وهذا يعتبر دفع للمشكل الي الامام ليس الا.

لكن هذا التفاؤل قد صرعه عقيلة صالح حين خرج في جلسة مع النواب ليصف المجلس الأعلى للدولة بمجرد "جسم استشاري" ليضرب برؤية المشري الطامحة عرض الحائط، ولكن سرعان ما ذابت الهوة التي صنعها عقيلة بتصريحاته في حق الأعلى للدولة مع تسرّب أنباء حول قدوم خارطة طريق جديدة ينوي المبعوث الأممي طرحها في قابل الأيام، بحسب الأنباء، ما دفع عقيلة ونظيره إلى العودة نحو مسار المباحثات و"التآلف".

وربما تذكرنا هذه "الألفة" ومقاربات عقيلة صالح مع المشري باعتذار صالح حين ترشحه إلى منصب رئيس المجلس الرئاسي في ملتقى الحوار بجنيف إلى المنطقة الغربية عموما وطرابلس بشكل أخص عن الحرب التي شنتها قوات تابعة لخليفة حفتر -المعين من قبل مجلس النواب- على العاصمة، ولا يمكن اعتبار ذلك الاعتذار ذا نية حسنة إذ يتزامن مع طموح سيادي حينها دفعه إلى صناعة "ألفة متكلّفة" مع أطراف محتقنه ضده، ولعل هذا قد يشبه ما يحدث الآن خلال ائتلافه مجددا ونشاطه المكثف مع خصومه السياسيين إثر تسرب أنباء ومزاعم عن أطراف دولية تنوي طرح خارطة طريق جديدة من خلال المبعوث الأممي إلى ليبيا عبد الله باتيلي.

الخلاصة

تناول تحركات مجلس النواب وإقراره التعديل الدستوري الثالث عشر تناولا إيجابيا تعد فكرة بعيدة، كما لا يمكن تكييفها وفق نيات حسنة، دأبَ البرلمان على تضييع التوافقات في سبيل البقاء داخل قبّته طوال أعوام ليست قليلة، إضافةً إلى تغذيته صراعات مسلحة وسياسية ضد أطراف أخرى لصالح تحالفه مع قوات الرجمة.

فيما كان "يحنو ويتآلف" مع خصومه السياسيين أو حتى العسكريين حين تحتم عليه مصلحة بقائه ذلك، على غرار ما حدث في حرب طرابلس من تبنٍّ -في بداية الأمر- للعملية العسكرية على العاصمة ودعمه قوات حفتر إلى اعتذاره بعد فترة عن المعركة، وذلك عند ترشحه إلى منصب رئاسة المجلس الرئاسي في ملتقى الحوار بجنيف.

"خطة البقاء" أجراها كذلك مجلس النواب بين ثنايا تعديله الأخير بشكل مخفيّ أو ربما صريح ومفضوح، إذ يكفل له التعديل إلغاء كافة الإجراءات المتعلقة بالانتخابات حال فشلها، ما يكفل له إعادة الوضع على ما هو عليه دون إضافة مؤثرات على منصبه ومكانته. يترقّب مجلسا النواب والأعلى للدولة ما سوف ينبثق عن البعثة الأممية لدى ليبيا في قابل الأيام، وذلك تزامنا مع إحاطة رئيس البعثة عبد الله باتيلي أمام مجلس الأمن حول ليبيا وما قد يلحقها من إمكانية طرح خارطة طريق جديدة قد تهدد قادة سياسيين، على رأسهم أعضاء المجلسين، ما انعكس انعكاسا مكثفا في الفترة الأخيرة على تكثيف نشاطاتهم في الملفات العالقة بينهم.

15 فبراير 2023